

حاشية تاج التاج
السيد علي قاضي
زاده علي السكال
التاسيس





حاشية تاج السعدي على
قاصد راده على السكال النابيس



٤٤٧

٨

وهو الحق وكني الحكيم ان رجلا باع من افر قسطا
 بالف درهم علم ان طولها مائة ذراع وعرضها
 مائة ذراع ثم اعطاه عوضا عنها قطعتي طول كل
 منها خمسون ذراعا وعرضه خمسون ذراعا
 فتم صفا الى خاص غير مهندس ففقدى بان ذلك
 حقه ثم الى خاص مهندس ففقدى بان ذلك نصف
 حقه وهو الحق وقيل قيل لرجل وهو ليس بمهندس
 كم نسبة الف مبدل الى الف الف مبدل فقال
 ثلثان والحق ان عشر عشر ونظايرة كثيرة
قوله احدى من ثمانية العصا مثل ضرب في
 كبر النفع في ان العصا اذا انكسرت يجعل لان
 يجعل منها مثلا ثم وسم الى الجبل خلا لا قال فانكهم
قوله شهد يوم المروية والصفاء انك ضربت
 ثمانية العصا قال ابن الاعراب الى العصا كسر في
 منها كسرا جورا فاذا كسر السجور اخذ منه الاوتار
 فاذا كسر الوتر اخذ منه عولان النجالي فاذا قوض
 راسه اخذ منه النواوي يصوت بها الا خلاف
قوله ان المختصر بيان لوجه تخصيص هذا
 الكتاب بعد ما بين وجه تخصيص الفن من بين
 الكتب والفنون على نحو ما مر **قوله** الظاهر
 انه اراد بالعلوم الحسابية الا ان لفظ الظاهر

يشعر

يشعر بتجوز ارادة نفس العلوم ايضا لكنه غير ظاهر
 ان الغالب اضافة البراهين الى الحساب ان الجمع
 الانواع المختلفة كما في العلوم الرياضية واما جعل كل
 قسم علم وتوفا خلا جليو عن نفس وان التمثيل الى الحال
 بصير او كان في التمثيل فظهر خفاء العكس فضلا
 عن ظهوره وعلومه عن نسبة التكلف **قوله** وهو
 قسم من مطلق الحساب لم يقل من الحساب للعلماء
 انه من اصول **قوله** وقوت في تمثيل العلوم
 بالاعمال او العلم غير العلم بالمعنيين ولا بد من العمل
 على ان المراد انهما كالعقود التي تعرف منها كيفية
 الاعمال او كالعلم بالعقود التي تعرف منها تلك
 فتكون في محال التمثيل بها لان التمثيلات في
 لبر وعلية انه غير صحيح ان يقال ان التمثيل بالاعمال
 المكلف في فنونها في تلك الحالات في قول وقوت
قوله الا ان اسكس واصول بنانه تلك الاشكال
 ضية انارة الى وجه تسميتها بالاشكال التام ليس
قوله فاشهر باسمه بحيث اذا قيل كتاب قلبي
 يفهم منه هذا الكتاب وذلك للقلبية في غالب
 ابره على عبد الله من بين ابنيه بل صار بحيث
 يصح عليه اسم اقله من ايضا في يقال كبيت اقلية
 ومراية الا ان ثقلها الى العدد سهل باق في تصرف

كما يظهر من الاشكال الخمسة الاخرى من الكتاب **قول**
 يتنوع من المتفعل والاسفعل فهو على حال واحد
 في المعنى والمحال **قول** وهي علم يبحث عن امور
 مادية هكذا قالوا وفيه ان المراد بالمادية اما ما هو
 مع المادة وانما هو في الجملة فكل الاول يلزم خروج
 علم العدد من الرياض في لوجوده في الحركات وعلى
 الثاني يلزم دخول البحث عن الهوية والوحدة والكمية
 وامثالها من الامور العامة للمفارقات والمفارقات
 في الرياض مع انه من الاله **قول** يمكن تجزئتها
 عن المادة في البحث اه اعلم ان لنا ثلثة امور
 احدها ما لا يقتصر الى المادة الاصل في الوجود ولا
 في البحث كما لمفارقات والامور العامة والعلم
 المتعلق يسمى بالاله سبحانه للنسب بشرف اجزائه
 وبالعالم الاعلى لتتميمه عن المادة وعدم افتقاره
 اليها مطلقا وبالفلسفة الاولى علم ما حركه الشيخ
 في رسالة الحكمية وقد يسمى علم ما قبل الطبيعية
 للعقلية بالذات والشرف والعلم ما بعد الطبيعة
 ايضا للبعدية في طريق المقام وما كانه ارسطو
 واصوله خمسة علم العالي العامة وعلم الاصول
 والمبادئ وعلم التوحيد ولو ازمه وعلم الروحانيات
 وعلم شجرات الجسمانيات ويتنوع علم الكتاب

ما كانوا سببا وفروع كثيرة كعلم الفرائض وعلم العمارة
 وعلم الكنهانة وعلم النجاة وغيرها والثاني علم ما
 قالوا الامور مستقر اليها في وجودها كعلم لا يتغير في
 البحث مثل الترتيب والعدد والكروية وغيره
 ثالث تفهم الكمية من غير ان يحتاج في تفهمها الى ان
 يفهم انها من حيث او ذهاب ولا يفهم الا ان
 الا و يحتاج الى ان يفهم ويفهم ان صورته في علم
 وعظم العالم المتعلق به يسمى بالرياض لا برياض
 النفس من حيث مبداء العالم ولهذا اسم تفهمها
 ايضا وبالعالم الا وسطا لانه يبين ما لا يقتصر اليها
 مطلقا وبين ما يقتصر مطلقا كسببه لا افتقاره من
 وجه وعدم افتقاره من وجه وله اصول وفروع
 كما ذكره الاسناد رحمه الله والثالث تفهم اليها
 في وجودها والبحث عنها جميعا مثل الاجرام الفلكية
 والاجسام العنصرية وما يتكون منها وما يخصها من
 الاحوال بها مثل الكون والف والغير والاختلاف
 بما لا يمكن التفهم والتفهم الا مع المادة والعلم
 المتعلق به يسمى بالطبيعي لانه كما حقه تعالى به
 بالطبيعة التي هي مبداء الاتار لا لانه يبحث عن
 الجسم الطبيعي اذ الامر بالنسب كما في التفصيل
 وبالعالم الادنى لا افتقاره مطلقا الى المادة هي

في غاية البعد عن المبدأ الاول واصولها ثمانية
 وحرز وحرز كثيرة كالشمس والصدية والاكبر والفرا
 والطاسحات والزيجات وغيرها **قول** واصول
 اربعة اما الهندية فهو علم يعرف فيه حال اجزاء العالم
 وانما لها واوضاعها عند بعض ومقاديرها
 وابعادها وما بينها وحال الحركات التي للافلاك
 والتي للكوكب وتقدر الاكبر والقطوع والروجر
 التي تتم بها تلك الحركات ويحكم عليها كتاب
 الجسطي لبطليموس المسمى بالهندية
 فهو علم يعرف فيه حال اوضاع الخطوط وانما
 السطوح والمجسمات والنسب الكلية التي
 للمقادير ويحكم على اصولها كتاب فيلادورس
 الاشكال المنطقية من بعض مقالاتها وهو العلم
 الملقب بالخطوط والاما علم العدد فهو علم يعرف
 فيه حال انواع العدد وخاصة كل علم في نفسه
 وحال نسب الاعداد بعضها من بعض كما هو في
 الموسيقى فهو علم يعرف فيه حال النغم ويعطى
 المعلية من انتفاخها واضلاخها ويعبر عن حال
 الابداد والاضناس والانتقالات والانتقالات
 وكيفية التمرن والما والالات كل ذلك
 بالبرهان **قول** وحرز وحرز كثيرة ترتفع الى

على

على ما قالوا **قول** كعلم المنطقية وحرز الانتقالات وغيرها
 مما يشتملها كعلم المنزاي والموافق وتلك لمياه
 والمساخنة وغيرها من هذه من علوم الهندية
 خصها بالذكر رعاية لمتن المقام اما حرز الهندية
 فكل علم الزيجات والتقاويم والهندية وكل علم الجبر
 والمناجدة للارزاق طبيعي وكل علم الآلات الهندية
 العربية للموسيقى **قول** اي الجبر المسمى من قبل
 انه علم لتعالج امور يستلزم لها رتبة العلوم
 الباقية كالحندسة والجياب ومنه لا افلا **قول**
 ما اكتفى فيه بالفرض والظهور ويحل بالفرض وايضا
 كما سبنا في علم المنطقية **قول** كما ذكر في خط
 مساول هذا غير من ذكر في بيان كلام من اشكال
 الكتاب ايضا الا ان بعض مقدمات الشكل
 التي لا تحتكم بحكمة الاستدلال وحرز الهندية
 اكتفى فيه بالفرض كمن علم على احوال الهندية
 ان كان رادها **قول** ويبين ان كل ضلعين
 اطول من الثالث هذا منسأل الى اكتفى فيه بالظهور
 وما يعتمد على اكتفى فيه بالفرض ويسمى الكل
 في موضوع **قول** كمن الجزم بها الدعوى
 فيكون على هذا بالبرهان الى بعض مقدماتها
 كمن لا يبلغ ظهورها الى ضد الجزم واليقين

بل الجزم واليقين بما يتوقف على الجزم واليقين ذلك
 البعض اما مطلقا بان لا يمكن حصول الجزم واليقين
 بها الا بان يجرى به لعدم دليل اضرا او نظرا الى دليل
 خاص ما هو ذو قيمة ذلك حتى لو بين الدعوى بدليل
 اضرا ما هو ذو قيمة ذلك بها بدون الجزم **قول**
 فان الحكمة النظرية بنفسها الحكمة استمالة الحكمة
 تبحث عن الامور الموجودة اما عن امور متعلقة بوجودها
 بعد رتبها واختيارها هي الحكمة العامة المنقضية
 الى الحكمة استمالة او الى هو علم الاخلاق وشيئا
 علمية كتاب ارسطو فيها واسطو وهو علم تدبير
 المنزل وشيئا علمية لا هو علم اضرا او علم هو
 السياسة وشيئا علمية كتاب ارسطو فيها
 واما عن امور لا تتعلق بوجودها بعد رتبها
 واختيارها هي الحكمة النظرية المنقضية الى
 الحكمة استمالة او الى هو علم ما هو متعلق بها
 كذا فاحفظ **قول** من حيث الحركة والسكون
 اي من حيث التغيير فكلنا نعلم اننا لو اوقفنا ان
 البحث عن الحركة والسكون والبحث عن التغير
 والتمناهي لا يكونان في من الطبيعي اما الاول
 فكلان جزو الموصوف لا يبحث عنه في العلم
 اللهم الا ان يحل على الصلاحية لا على الفعل

كما في موصوف الطبع والمنطق واما الثاني فكلان
 التغير والتمناهي ليس من موصوف الجسم من حيث
 الحركة والسكون او بحث التغير والتمناهي ليس
 عن تلك هي الجسم ولا تنتمي هي من الجسم من حيث
 تنتمي الا بعد ولا تنتمي هي من الجسم من حيث
 وعدمه من العظم اللهم الا ان يجرى ان المنطوق
 هو الاستعمال على المادة فكلان يروى عليه الهيئة مع
 انه من الربا حتى والطبع مع انه من جزئيات
 الطبيعي لا من اجزائه الا ان يضيف اليه شيء
 عدم النظر اليها من جهة خاصة او الهيئة ينظر
 اليها من جهة الشكل والطبع من جهة الصفة
 والمرتب فلا اشكال **قول** اما الحكمة من ضمن
 المبادي كعلم علم موصوف ومبادي مسائل
 لان ما يتعلق بالعلم ان كان مما يبحث فيه عن
 عوارض الذاتية فهو موصوف والا فان كان
 معقودا بالذات فهو مسائل والا فكلان
 ووجه التسمية في الاخيرين انهما هما الاول
 فكلان موصوفات مسائل العلم يرجع اليه او
 الى اعراض الذاتية موصوف الكيفية العلمية
 واما مبادي فهي من وجود هذه الامور العلمية
 العلمية ومسائل هي التي سبقت بالاشكال

يظهر ان المنقذ به ههنا ليس ما تقدم على الشروع
 في العلم **قول** وفي ما يتوقف عليه ان لم يكن هذا
 كما لو اوضحنا ان الاصول الموضوعة تعلم ببرهان
 عليها في علم اخر متيقن من ان المسائل على ذلك
 البرهان بالضرورة مع انه ليس من مبادي ذلك
 العلم والالزام ان يكون علم اخر علم من اصلا
 العاكس هذا وان كان مندرجا بالضرورة لكن الاول
 ان يقال كما ذكره الشيخ المبادي اما ضرورات
 وهي الحدود او مقتضيات وهي المقدمات فيكون
 منها مقتضيات العلم **قول** فهي حدود والاكتفاء
 يعني حدود وموضوعة العلم واجزاء الموضوع
 وجزئياته واعراضه الذاتية كحدود الجسم والهيولى
 والجسم البسيط والحركة في الطبيعي وهذه الاقسام
 تنقسم الى ما يكون التصديق بوجوده متقدما
 على العلم وهو الموضوع وما يدخل فيه والى
 ما يكون التصديق بوجوده انما يحصل في العلم
 بنفسه وهو ما عداها كالاعراض الذاتية كحدود
 القسم الاول حدود وجب اليها وجوده والقسم
 الثاني اذا صدر بها كانت حدود واجبة الاسماء
 ويصير بعد التصديق بالوجود حدودا مطلوبة
قول وهي اما بنية بنفسها وهي القضايا الواجبة

القبول

٢١
 ٨
 القبول وهي المبادي على الاطلاق فلا يكون شئ
 منها مسئلة بالنسبة الى شئ من العلوم ويسمى
 قضايا باعتبار رتبة القضايا **قول** او غير بنية وهي
 قضايا باعتبار رتبة القبول بل واجبة التسليم ليقيني
 عليها ومن ذلك ان يبين في علم اخر غير مبادي
 للعلم المبني عليها ومسا تكم من العلم الاخر ويسمى
 اصولا موضوعة ان كان التسليم مع ما تحته
 ما وحسن الظن وطبيب لما ظهر مصداقات ان
 كان مع استنكاره وشككه الى ان يبين فيمكن
 ان يكون المقدمة الواحدة اصلا موضوعة عند
 شخص ومصادرة عند اخر وعنده جميع الحدود
 والاصول الموضوعة في اسم الموضوع فتسمى
 او ضاعا **قول** على حسن الظن اي حسن الظن
 بالعلم كما صرح به الشيخ او حسن الظن من المتعلم
 لصدقه في ظن موثوق به من الجزم كما في معرفة
 قول الاستاذ وسبيل المتعلم على سبيل غلبة
 الظن **قول** فما كثر در الاصول والمصادرات
 فيهم من ذلك هو كلام الشيخ ان الاصول والحدود
 الموضوعة هي التي يصدر بها حدود والمصادرات
 لانه مضربا بنك والحق ان حكم الثلاثة واحد
 هناك فلهذا انصافا لاستاد رحمه الله **قول** وارجا



يجري في الكل الا الخط مع النقطة والسوط في الخط
 وليس ذلك الامتداد بموجود في الخارج والا
 يلزم ان يحدث كل شئ في العالم الا ما حفظ
 في ذاته جميع الانايات بل سوط ما طوع بغيره بل حسب
 لان الخط في السوط وهو في الجسم وانه حال
 بديهة ومع ذلك يوجب وجود المثل في السوط
 في التي هي علم ما حالوا فيه ما فيه هذا هو الفرق
 ايضا بينها وبين الان ردة العقلية بان الاتحاد
 يجري فيها دون العقلية لما تقرر **قوله** لا طول لا
 ولا عرض ولا عمق هذه الثلاثة مطلوبة على معان
 كثيرة والنقطة لا ينقسم فيها بمعنى من تلك المعاني
 فان اريد بها نفس الامتدادات فهي كم بالذات
 وان اريد بها المماس في فهي كميات ما هي مضافة
 بالاضافة ثم لا يشترط فيها الاضافة الى ما ليس
 بقول المهندسين للخط طول بل لا بالاعتكاس الى خط
 قصير و قد يشترط لقوله للخط طول بالاعتكاس
 الى خط طويل بالاعتكاس الى خط اقل من قصير **قوله**
 لا بالاعتكاس ولا بالوجه الاساسي الموصوف للامتداد
 او من منقطع القطع والكسر والفرق ان الكسر
 يكون في الاساس الصلابة ويخرج الى الهم معادة
 لخللات القطع وتغير عنها بالعنونة العقلية والتمتمة

الخارجية

الخارجية والعنونة الانشائية ومنها الفرضية والوجه
 وهي لا يتوحد بان الى الافتراضات لخللات الاولين
 خاصة ما هو اما الفرق بينها فهو ان الفرضية امر
 العقلي يتعلق بالامور الكلية المثبتة على الصغير
 والكبير والمثبتة في غير المثبتة هي ولا ومتوفى له
 اصلا وان الوجه امر الواهية يتعلق بالامور
 الجزئية الحسية فلا ومتوفى اضلا لا يترك الامور
 الصغيرة جدا يتفاوتها عن الحس ولا الغير المثبتة
 لعجزه عما لا يتبين هي كما تقرر ومنه من الكلام
 ما لا يحتمل الكلام الثام فاعلم عدم الفرق كما صرح
 به بعض المحققين فاذ لك ترك الامتداد ووجهه
 ذكر الفرضية ومنها اختلاف الاعراض في الخواصة
 هذا وما حاش احد حول ذلك حين التقرض بوجود
 الاستسكانات هناك مع انه وجه اخر للاقسام
 ايضا على ما بينا في موضعنا والنقطة ما لا ينقسم
 بوجه من تلك الوجوه فكانه من العنونة العقلية
 كما يقول المير كلام بعض شراح الان **قوله**
 ولا ينقسم التعريف زاد البعض بقوله وليس
 بجهول الاضراب جوهر الفرد وقال وهم غير كائني
 قال الامتداد وجهه المدح لا حاجة اليه **قوله** هي
 عرض الكس ليست بمقدار لعدم الامتداد فيها لخللات

احضارته فلا نسبة بينها وبين الخط وما يقال ان النسبة
 هذا الى ذاك كنسبة المركز الى المحيط عام تعليمي
 لا حقيقي وكذا الانسبة بين الخط والسطح والجسم
 لما تقرر من ان النسبة لا تكون فيما ليس شيئا
 واحد **قول** والخط طول يقرر فيه بالطول وبما
 الطول كغيره من جسمي وقع من متضمن واحد
 ايضا فان كان له احد من حقيقة فلا يكون الاخر
 كذلك فلا بد من التثنية بل لكن كلام الكاشي
 صريح في ان الحقيقة هي الاول كما دلل عليه
 ابن القيم في بعض نفا نيفة فخط ما قيل من
 اطلاق الخط عليه لا بعد بطريق الحقيقة اذ
 الخط مقدار له الطول لا لنفسه الطول ولا بطريق
 الجواز اذ هو ما جود في التعريفات **قول**
 بلا عرض من قبل عليه ان يقول ولا يحسن ايضا
 لتثنية في الانتفاء فلا وجه في التثنية جميع
 وروى ان نفيه يعني عن نفي النفي لانه لا مقدار
 الثالث بحيث لا ياتي الا ثالث على انه لا حاجة
 اليه اذ لا يوجد طول وعرض بلا عرض **قول** وكان
 المراد لفظ كان في شعره جواز ارادة الحقيقة
 ايضا ولهذا قال على متباين اثنوي يعني لا ياتي
 انه لا يصح على ظاهره **قول** ماله طول قبل في قوله

مقدار ذو وضع هو طول بلا عرض من عرض الزمان
 بقوله ذو وضع على ما مر **قول** ونهاية النقطة
 كما نه تنبيه بعد تمام التعريف على ان عدم الانقسام
 على ما قيل من ان النفاية لا ينقسم والا لا يفرص
 لها جزا ان قال لا غير من النفاية لا هي هي وفيه
 ان هذا اذا تقرر من ان جزا ان هي جهة النفاية والا
 فلا تم تثبيت بهذا عدم انقسام الخط من العرض
 والسطح في الحق **قول** ان كان متناهيما في
 الوضع ان كان له طرف ثابت باليحيى وقال ايضا
 ان كان ذاتا في معينة وصرح بانه اضرار
 عدم خط يفرص غير متناه وعرض محيط الدائرة
 يقال عليه لا يكون من ان النفاية بمعنى الطرف
 كما هو الظاهر ولا حاجة الى المعينة او بمعنى
 التثنية حتى يكون المعنى ان كان مقدار انما
 معينة فلا شك ان محيط الدائرة كذلك الا ان
 سيرا معينة بنقطة لكنه ارادة بما لا يفهم من
 اللفظ وايضا لا حاجة الى الاضرار عند الخط
 الغير المتناهى من قبل ما مر في الجوهر الفرد
قول لا في المقدار فقط على معنى ان مقدار
 محدودا بغير رتبة متناهية العدد محيط
 الدائرة ونحوه محيط السطح قبل من قطع

الاسطوانة او المخروط على الارب **حول** والمستقيم
 منه ما يستر على وسطه فكل على ان يضي ان يستر حتى
 لا يبصر من لان محل الروم الباصرة اعظم من النقطة
 فالشعاع يميل الى الوسط من اطراف محل النور
 وان يضي معى اخر فغير معلوم وتلك اصلها
 بانه يستر ان كان محل النور نقطة واخرى شعاعا
 بان ذكر الستر غير مستقيم اذا النقطة لا يكون لها تكليف
 يكون كاسترا حال الاستدراج من جهة الى الخواص
 لعلهم ارادوا بستر الطرف الوسط كونها على
 وضع السائر والمستوى **حول** اى ما عدا
 الطرف انما يبينه به للثلاثين المتخفف والمعاد
 من الطرف نهك به الى البصر من اوجده يسمي
 بمرسوم اخر منها ما ينطبق على خط السائر
 لو لم يكن الخط عرضي والا ينطبق على الخط
 الوسطى ومنها ما يتجاوى جميع النقطة المنقطة
 عليه وهو مزيب مما ذكره انكسر من هو ما
 يكون وصنف على ان يبقا بل اى نقطة يفرض عليه
 بعضها لبعض ومنها اخر خط يميل بين نقطتين
 وهو المنسوب الى ارشميدس وقيل هو اضع
 الجميع وابينه وفيه لان مقصده المستقيم من
 المستدير فتوقف على ان كان تطبيق اخرها

على

على الاضرو وهو غير مستقيم قطعا كى سلك الامام فيه
 وجزم بان يقال ان كل قوس من هو اعظم من وترها
 كلام مجازى على سبيل التخييل كما ذب ببناء على انه
 يتوقف على صيرورة المستدير مستقيما او العكس
 وهو مستقيم لا شك فيها بالنوع لما تقرر على انهم
 صرحوا بعدم النسبة فيما ليس من نوع واحد كما هو
 وبالجملة ينتقض ظاهره بالخط من التقويم على
 بسيط الكثرة ومنها كلام يطلب من كتب الحكمة
 ومن رساله معلوله من حركة الكره حربه وتبين ان
 ان يرسى فيها بانه خط لا يحدث من ثوبهم دوران
 مع ثبات طرفيه سطح والاصبع الى غير ذلك من
 الرسومات كس ما ذكره الاستدراج من جهة الى المنقول
 عن افلاطون وهو ضرب الى منها الظهور لان كل
 من يدير ان يمتد امتدادا طوليا بانه مستقيم
 ام لا يرفعه من امتداد شعاع بصره كالنبال
 فتدبر النبال وغير المستقيم مستديرا ان كان
 حرجا راي الا من **حول** ما له طول وعرض
 فليس ان يفرص فيه خط اخر متقاطع للاول على
 نقطة منه وقيل بل لا واسطة ميل الى الجانبين
 وهو انما يمتد الى اليمين من الجسم لا الى الشمال **حول**
 ونهاية الخط يعنى بالنزات والافلا وجه للتخصيص

ثم هذا التخصيص باعتبار الالام الاغلب وفي قوله
 عندئذ ان اشارة اليه وقد تمكّن لكم هذا التخصيص
 بتخصيص اخر بان يقال المراد منه الخط ان تنافي
 في احد امتداديه فقط واما سطح المخروط فان
 تنافيه بنقطة انما هي من جهة تنافيه امتداديه
 معاني جانب راسه وكذا القول في الجسم فان
 تنافيه المخروط بنقطة ايضا ليس في احد امتداديه
 فقط بل من حيث تنافيه جميع امتداديه الطولية
 والعرضية والعقوية دفعة في جانب راسه
مسألة الكرة وخوضه كسطح جسم من اقسام
 دوران السطح الحاصل من قطة المخروط او
 الاسطوانة على الدوران **مسألة** كسطح المخروط
 يعني المستدير وهو المستوي بالمخروط المستوي
 وهو جسم محيط به سطح مستدير يرتفع من
 دائرة هي قاعدة منتقلة الى نقطة هي راسه
 بحيث اذا دبر مستقيم واصل بين راسه
 ومحيطها ماسا لسطح او يقول جسم محيط
 دائرة هي قاعدة وسطح مستدير يرتفع
 منها على النقطة الى نقطة هي راسه
 اذا دبر الى اه كما ستعرف من مقرر السطح
 المستدير وقد تمكّن ان يقال فيه انما هو

من اقسامهم دوران في مثلث قائم الزاوية مثبت
 على اصله **مسألة** في جميع الجهات احترار عن
 سطح المخروط والاسطوانة المستديرة وقد
 يسمي مستديرا اخر حيث من الزاوية يكون وثقة
 على ان يتقابل اي خطوط لا يفرص على بعضه البعض
 ومنه الذي اذا وضع على خط مستقيم كيف
 اتفق على بقية وتمكّن ان يسمي ايضا بان يتكلم بطلبي
 اجري بعضه على بعض على جميع الاوضاع وما قدرا
 المستوي من السطح ان امكن ان يقطع سطح
 مستوي بحيث يكون الفضل دائرة اما في جميع
 الجهات كسطح الكرة واما في بعض كسطح الاسطوانة
 والمخروط المستديرين سمي سطح مستديرا ولا
 متقيا وقد عرف المستدير بما يقتضيه بالسطح
 الكروي كما يقال قليل هو ما يوجد في جهة تقصيره
 نقطة بين وى المستقيمة الخارجة منها اليه **مسألة**
 والجسم الثقلي وهو مستدير ايضا بالجسم كما قد عرف
 السطح المستوي بالسطح ولما التزم ركنه انه
 تخصيص المعروف بالثقل في حصة ما في التعريف
 بالمتدائر الاضلاع الطبيعية والباعث رعاية
 متاسبة مقام الثقل والافلاما في المعروف
 والمعروف من التعريف **مسألة** طول وعرضه

وهو الخط واما الخط فذو امتداد واحد فهو ينقسم
 بالامتداد الى امتداد وهو النقطة وبقية ان هذا
 يقتضي ان يكون الامتداد ان اللذان في السطح
 هما الناقصان عن الجسم وليس كذلك بل عند
 انتهائهم من جهة يفرص امتدادا وسائر جهتين
 اخرين بين اللذان الا ان يقال ان ذلك الخارج
 صدر عنه تمثيلاً لتفرع المرام **مسألة** والزوايا
 المستوية اما متساوية لانها لا تختلف عن
 الجسمين وهي مجموع سطوح محيطتيها الجسمين
 غير المتساوية عند نقطة او سطوحها كذلك
 او سطوح واحد هو المساحة لبراي هي مساحتها
 محتركة للجسم عند نقطة من حيث هو محيطها
 وذكر على اختلاف ما ذكره **مسألة** وهي متساوية
 السطح وبقية انه لا يخرج من ان المرام منه اما
 الالفة ابس كما يراد عليه ما قال به الهيم تعالى
 عن اعمد من انهما اطراف الخطين الى اخره
 فلا يفتقر على انه يلزم ان يكون في الحادة اكثر
 من القائمة والمنفرجة لان الالفة ابس والخارجها
 اكثر واما محله الالفة ابس كما حشر به بعضه فهو
 لا غار من انه نقطة فلا يفتقر ايضا او خطان
 متساويين هما لا يفتقر الزاوية او سطح متساوية

هي سطح من السطوح اه وليس كذلك ويمكن
 ان يقال المراد هو الاضيق من الاضيق ولا يحدوا
 او الزاوية ليس تمام كقولهم ذلك السطح بل
 بعضه منه فيما يلي نقطة التلاقي كما يشعر به ما قال
 اعمد من انهما هو المنحدر من السطح الواقع بين
 الخطين بفصلان عار نقطة من غير ان يتجاورا
 ان عدم انقحام الالفة ابس والالفة ابس من
 لقبول الزيادة والنقصان وكذا الزوايا المتساوية
 المتساوية يجوز ان يكون هو الالفة ابس من الالفة ابس
 لا عن السميت **مسألة** عند تلاقي الخطين ضيق
 ان رة الى ان الزاوية ليست هي السطح المنحدر
 على الاطلاق بل ما يلي من نقطة التلاقي وفي قوله
 هي منحدر السطح ايضا ان رة السطح **مسألة** وهو
 الممتد بين تمام البقيع معناه هو ان يكون بينهما
 نقطة معينة هي فصلان بينهما او يقول بوجه
 بينهما نقطة لا تكون على طرفيها نقطة يمكن ان
 يغير التملك متساوية من دائرة وبقية ما فيه
 هذا وذلك احد اعمد من السطح عند تلاقي
 متساوية من دائرة متساوية وبقية ما فيه
 خط واحد اعمد من ما اذا اعمد خطان متساويين
 الالفة ابس ضيق امتداد **مسألة** سواء كانا



وسواء كان محيطي ذلك السطح كمن غير المستقيم
 او غير محيطي كمن المستقيم وتسمى حال انهما
 سطح احاط به خطان يلتقيان عند نقطة من غير
 ان يتجاذبا واحدا لم يرد له الا حاطة التامة
 لا انه اراد الا حاطة الغير التامة **قوله** واما
 غيره فاعلم ان الصور هو ذلك لان غير المستقيمة
 الخطية اما من مستديرة او مستقيمة فهو على
 نوعين لان احاطة المستديرة بها اما
 تجزئية وهي الصورة الاولى او بتقيد وهي
 الصورة الثانية واما مستديرة فهي على
 ثلثة انواع لان الاحاطة اما بتقيد وهي
 الصورة الثالثة او بالتجزئية وهي الصورة
 الرابعة او بالتحليل وهي الصورة الخامسة
 واما مستقيمة الخطية فلهذا صورة واحدة ولا
 اعتداد باختلافها ثمانية وحادة ومنفرجة
 فهذه ستة صور للزاوية المسطحة الكائنة على
 المسطوح المستوية ومثل هذه ايضا يتصور
 على المسطوح المستديرة اما من خطين مستديرين
 فخطان من سطح الكرة واما مستديرة او
 مستقيمة مستقيمة كمن سطح الاسطوانة او مخروط
 المستديري بل اكثر من هذه فيها كمن لا يلحق

كما رجع اليه في الحواشي على ما رادهم بالسطح منها
 المستوي وبالمسطحة الكائنة عليه حال ان
 الارتفاع خلا عن احاطة من الزاوية البسيطة
 من الزاوية كل واحد من خطين متوازيين على
 سطح مستوي متقابلين على غير استقامة وذلك
 بهذا الجمع حصرا احتسبها في الصور المذكورة
 ونريد رفع نقص تعريف التامة بالثالثة الكائنة
 على سطح الكرة **قوله** واعلم ان هذه هي حال
 الاول في قبول الزاوية المسطحة والحادة
 جيل المسطحة سطح محاط وللمساحة جيل محاط
 وتسمى حال بالثالثة في قبولها المثلثة واللا
 من جهة جيلها مهيئة تحت المسطح والجسم
 الموصوفين بما ذكره والهيئة من باب الكيف
 كما هو المشهور من باب الجواهر وسير على
 الاول ان الزاوية ينطلق بالزيادة ولا شيء
 من الكم كذلك وذلك في قبول الجيل ان يكون
 بالعرض ككون محالها كمن الشكل قبل عليه
 ان المسطحة ينقسم في جهة والمجسمة في جهتين
 لا غير ويمكن ان يقال لجيل ان يكون امتداد
 الانقسام لما نفع خارجي وان كان كمالا بالزاوية
 وعلى ذلك حاله لا يقال هذه الهيئة نصف تلك

على انه يقال كيف ينقسم اذ هي الهيئة الحاصلة
 للسطح عند نقطة وذلك القبول فيقول ان يكون
 بالعرض لكن لا من محال بل مما يلزم **وهو**
 ومن التناكس من يقول انهم من المتخالف
 استدلوا لا بما نقله عن ابي عبد الله من انهم انما من
 عظمى اخرى قال الامام بهذا ما طرأ لان التماس
 لا يوصف بالصغر والكبر بخلاف الزاوية
 وقال ابن الهيثم انهم من الوضع وقد ثبت
 حاجة الى انهم امر عديم في انهم السطح عند
 نقطة مشتركة بين خطين محيطين به **وهو**
 تحت احوال ذكرت في رسالة مصنفه لبيان
 حقيقة الزاوية وقال الامام حقيقة الزاوية
 المستقيمة ثمانية من السطح والخطين المتكاملين
 على صدى واحد وبنية احاطة وتلك الخطين فالزاوية
 امر مركب من كرم وكيف على المشهور او وضع
 على ما ذكره الامام من الخلاف في الهيئة كما
 ستعرفه وتعلم الاستدلال به لم يقيد بما
 الاول من الاحوال وهذا التعريف يشير
 الى انهم من المقولة الاولى وذلك لان محل
 الانحناء الذي هو السطح من مقولة الحكم
وهو كل ثمانية ما ثمانية كان لا يخرج به مع ظهوره

اشارة الى ان هذا اللفظ صابر بمنزلة الاسم
 فيها بينهم **وهو** وكل منها عمود على صاحبه فان
 احدهما اذا كان قائما على الاخر ايضا كانت تلك
 العكس الملاحظة **وهو** والمنشغل هو الهيئة
 حال الامام المشهور انهم من الكيف وجعلها
 على بناس من الوضع فالتالي ان الوضع هو الهيئة
 الحاصلة للمشي بسبب شئ بعض اجزاء
 الى بعض **وهو** الشئ ان الوضع لا بد فيه
 قيد اخر ايضا وهو نسبة الاجزاء الى الامور
 الخارجية **وهو** الامام بان الكيف لا يتوقف
 تصورهما على تصور غيره وهذه الهيئة يتوقف
 تصورهما على تصور السطح والاضلاع فكيف
 يكون كينا واعتبار القيد الاضرب من كل الوضع
 هو المعنى المنقسم الى قسمين عندنا وقيد
 من الكيف ما يوجب تصور غيره وان
 لم يتوقف عليه كالاستقامة والاختلاف
 والادراك والقوة والشهوة وغيرهما
 صرحوا فيمكن ان يكون هذه من هذا
 الشكل على المذهب الاول من الكيف وقوله
 من جهة احاطة ام اضداد عن السطح والبيان
 العارضين لامتداد المحاط بحد او اكثر على الثمانية

من الوضع وهو احراز عن الاوضاع الحاصلة
 لهذه المتبادر لا من تلك الجهة للمعنا كان
 صرح بذلك ليتم الشكل العارض للسطوح
 والاحكام ولا يتوهم اختصارها بالاول نظر
 الى المتبادر وبالنظر الى ما قال صاحب التكميل
 في بعض حيز من الشكل هو هيئة احاطة احد
 او الحدود بالجسم **قوله** من جهة احاطة احد
 لان قال رحمه الله في الحواشي المراد بالاحاطة
 هنا هو الاحاطة النامية اضر اجال للهيئة الحاصلة
 للمكان باعتبار احاطة الخطين متلاصقين على
 نقطة اذ لا يطلق عليهما الشكل مطلقا بل باعتبار
 احاطة الخطوط الثلاثة **قوله** شكل المتكعب
 وهو جسم محيط به ثلث سطوح ذات اربعة
 متوازية متساوية ثمانية الزوايا وكو مثل
 بضعف الكرة والذاتة ايضا انما كان
 المراد من الحدود هو ما فوق الواحد كان
 اولى وحد مثل متساوية احدى للشكل العارض
 للسطوح والاضلاع **قوله** من ان
 الشكل تاكل بعض الاضلاع من المتناظرين
 الشكل هو الهيئة هيئة ما احاط به حد واحد
 من جهة الاحاطة كما انه فيه انحاء الى ان المراد

من هذا التعريف ايضا اعترافه عليه **قوله**
 الانتفاض من جهة بل لعدم صدق عار المعرفة
 اصلا كما ذكره الاستاذ رحمه الله في الحواشي
 قال بعض من تلامذة ان التعريف للشكل
 يشكك في قول اقليدس من عقبة الدائرة شكل
 مستطيل كذا او الاشكال المستقيمة الاضلاع التي
 كذا او كذا اعلا وجه للمزيد منية بليل وقال ايضا
 انما عرفه دون غيره لان المتبادر اليه في الغنى
 والمصنف امله وعرفه غيره مع ظهور الانتفاض
 عند تعريف يكون تعريفه اولى مما ذكره اقليدس
 هذا ولو كان ثابتا غير بان مراده اولى منه
 على تقدير كونه تعريفيا للشكل بالجمع الاول
 ثم التامر ما حكم به من انه قال رحمه الله
 انما قال ذلك من لان قيل المراد به هيئة ما احاط
 به حد واحد ومن حيث هو محيط **قوله** وان
 اى وتكون الشكل مشهورا في المعنى الاول
 اعترافه الجمهور على هذا التعريف ولم يملوه
 على ما حكم به من كون مقتضى اقليدس مشاهير
 وان كان انما هو خلاص ذلك **قوله** وهو
 يطلق الشكل بمعنى الشكل كما يطلق الزاوية
 على مقدار زوايا الزاوية **قوله** هو الشكل المستطيل

اي الجاصل في السبط المسمى قبيحة رلكا يتفق
 بالعلب وبالشكل المت وى الاضلاع الثامن
 الزوايا من خط مستقيمة كما في الكرية
 او محسوبة كما في الاطوار المستديرة فيجب
 التقدير به فيه بل في البواحي ايضا مما اورد
 هو والمحدث رحمه الله لكنه ترك التصريح
 فيها كما فعل اقليدس الكتاب المذكور في الاول
قوله هو لا يكون بيان للواقع وان رة
 الى تصور التعريف كما ان رة الى رة المية
 الحوائشي حيث قال ان رة الى ما ذكره
 في تعريف المربع لا ينبغي بل لا بد من اعتنا
 كون اضلاعه اربعة مستقيمة الظاهر ان
 نقطة مستقيمة وقعت استطراد اذ لا يوجد
 شكل مستطوي وى الاضلاع قائم الزوايا
 من اربعة مستديرة ثم عدم الكفاية كما
 على انه يصح على كل مت وى الاضلاع الثامن
 الزوايا وان كانت اضلاعه ضوفا الاربعة
 مثل هذا هو المختلف الاضلاع لم ير المراد
 من الاضلاع هي تلك مثل الاختلاف في المثلث
 المختلف الاضلاع والاصدق على المعروف
 اصلا ولا بد ان يكون اضلاعه اربعة مستقيمة

فيجب

فيجب اعتبار ذلك في التعريف والاشتقاق
 بكل مختلف الاضلاع الزاوية على الاربعة
 القائم الزوايا مثل هذا بشرط ان يكون
 اضلاعه اربعة مستقيمة اذ لو لا ذلك لا يتفق
 بشكل مت وى الاضلاع الزاوية على الاربعة
 غير قائم الزوايا مثل هذا **قوله** اضلاعه
 الاربعة المستقيمة لا بد منه او بدونه يتفق
 شكايون اضلاعه الغير المت وى الزوايا
 من الاربعة وزواياها غير متوائمة مع ذلك
 كل متباين من اضلاعه وزواياها مثل
 هذا **قوله** من ذى الاضلاع هذا فيجب
 رعاية فيه ايضا والاصدق على الزاوية
 والمثلث المت وى السطح والمختلف
 الاضلاع وعلى الاشكال الكرية الاضلاع كوي
 ما ذكره **قوله** وانما لم يذكر اقليدس بيان
 لمنه والاهمال ودفن النقطة عن كلام
 اقليدس **قوله** ومن يقال هذا التفسير
 هو المذكر كور في كتاب المقاسم لا اقليدس
 واما ما سبق في كتاب الاصول **قوله**
 من المربعات فيه اثنا ربان المربع فيقول
 في المعنى الاعم ايضا **قوله** واليهما فيان مختلفين

قال رحمه الله في الحواشي اصورها منفردة والاخرى
 حادة وليكن لبيان ضلعها α و β في المنفرجة
 او متوازيتين وزاويتا α و β قائمتين فنقول
 α و β منفردة وحادة والاغما ان يكونا
 منفردتين فيخرج ضلع γ والى α و β زاوية
 α و β زاوية α و β المجاورة لزاوية
 α و β المنفرجة لكونها متبادلتين حادتين
 متساويتين وخط γ على المتوازيين متساوي
 بالتساوي والعشرين من اولي الاصول وهو
 التاسع عشر من اشكال الكتاب فيلزم من تساوي
 المنفرجة والحادة ههنا وان يكونا
 حادتين فيتمثل ذلك البيان ايضا بكون
 الخلف فاذا ان اصورها منفردة والاخرى
 حادة وذلك ما اردناه بل نقول ايضا لا بد
 من ان يكونا قائمتين معا على طرفي احد
 الضلعين الغير المتوازيين كما هو α و β
 لا بد من ان يكونا قائمتين زاويتا α و β
 او α و β او α و β فيلزم من تساوي
 القائمة وغير القائمة بالاشكال المذكور ايضا
 ههنا α و β وانها لا بد من ان يكونا
 كل من α و β على طرف واحد من المتوازيين



وليكن

وليكن لبيان ضلعها α و β في المنفرجة او
 متوازيين وزاويتا α و β حادتين متساويتين
 والباقيتان منفردتين كذلك فنقول الحادة
 هما زاويتا α و β والمنفرجتان α و β بالكلية
 والاغما ان يكونا الحادتين هما زاويتا α و β
 α و β والمنفرجتان α و β بالتساوي فيخرج
 خط γ والى α و β زاوية α و β المجاورة لزاوية
 α و β لكونها متبادلتين متساويتين لزاوية
 α و β فيخرج γ و α و β زاوية α و β متساوية
 ضلع γ و بالتساوي والعشرين من
 اولي الاصول هو الثاني عشر من اشكال
 ههنا وان يكونا الحادتين هما زاويتا α و β
 α و β والمنفرجتان α و β بالتساوي
 متبادلتين فيلزم من تساوي الحادة والمنفرجة ان
 فاذا ان الحادتين هما α و β والمنفرجتان α و β
 او بالتساوي وذلك ما اردناه α و β ههنا
 حال الاستدلال رحمه الله في الحواشي ومنه القسم
 على قسمين احدهما ما شكلناه يعني ما يكون
 متجانسا ان متقاربين كذا على طرفي احد
 الضلعين المتوازيين والثاني ما يكون
 متجانسا ان متقاربين يعني هكذا وانما الخ



فيها لان متجانستهما اما متجانسا بلجان واما متجانسا
 على طرفي احد الضلعين المتوازيين واما
 متجانسا بلجان على طرفي احد الضلعين الغير
 المتوازيين والثالث بطل ولنفسه لبيان
 ضلع ا ب و د و ج متخرجي او متوازيين هما
 وزاويتي ا ح د و ب ح د متجانسين على طرفي
 ضلعي ا د و ب د متفرجين كذلك على
 طرفي ضلعي ب د و ا د بالعمود ولنفسه على
 ح د الى ه متقول ولت و د زاويتي ا ب د
 ب د تكونان متجانسين بلزوم من زاويتي ا ح د
 والمنفرجة ه ب د فاذا انحصرت في القسمين
 الباقيتين وذلك ما اردناه هذه صورة
قول وهو الذي يت و د ضلعا ه فخط شبر
 بانه في تيقنا ضلعا ه باسم ا ب ضلعي الزاوية
 باسم القائمة فيما بينهما وان كان متجانسا
 ان يصح خلافه ايضا لما مر من ان كل ضلع ه ه
 لكنه لم يقع ثم هو مع قطع النظر عن الزاوية
 على متجهين احد ه ه ما يكون قاعدة ا طول
 من كل واحد من ا ب ضلعي ه ه هكذا والزاوية
 ما يكون قاعدة ا ح د من كل واحد ه ه هكذا
 كل شي على سبيل المفاضل بين الاقسام



وجه

وجه المحرط ه ه لما ان الاطولية من ا ب ضلعي ه ه
 والمساواة لهما ج بالمثل الجاري وهو العشر
 من ا و ك الاصول ومقدمة من الحاشية عشر
 من الاشكال والمساواة لاحد ه ه لتوجب
 ش و د الضلعين **قول** وباعتبار الزاوية
 وجه المحرط في القسمة الاول ظاهر واما في هذه
 القسمة فنظير مما بين في الثاني والثالث
 من ا و ك الاصول وهو العشر من ا و ك الاشكال
 من مساواة الزاوية الثالث من الثمانيتين
قول والاشكال الممكنة الوتوع سبعة متجانسا
 بها لما ان الاقسام العقلية تسعة فاحصا
 من ضرب التمام الاول في التمام الاخر
 لكه تكون وتوز القائمة والمنفرجة في الممكنة
 لطول الاضلاع بالتناقص عشر من الاشكال
 لا يمكن وتوز القسمين منها وهما من و د
 الاضلاع القائمة الزاوية ومن و د الاضلاع
 المنفرجة الزاوية لا فضا الى بيان المن و د
 ه ه فاحضر الممكنة الوتوع في السبعة المذكورة
قول المثلث و بين ا ب ضلعي القائمة الزاوية
 حال الاستدراك انه في الحواشي وهي ه ه
 اي سبعة القائمة بين ا ب ضلعي ه ه وذلك ظاهر

من الاشكال
 عشر من ا و ك
 من الاشكال
 من الاشكال

لما انما لو كانت على طرف من القاعدة بلزيم طوية
 ابدال الساتين من الاضلاع من حيث وان كانت
 كانت بلزيم وجودها ثنتين في مثلث بالشكل
 الما مولى وهو الخا مسر او لا الاستول
 والسادس من الاشكال نصف مم مما هذه
 الاشكال تكون القاعدة اطول الاضلاع
 كما مر **الحل** والى الساتين المنفرجة
 الزاوية حال الاستاد ركة اذ انما في الطوية
 و هي بينهما الامر ضيق **مر** اطول الساتين
 منه وحيث مولى قصر منها في كل منها قال الكفا
 في الحراشي اي كل منها دفعا لتوهم كليهما
 معا و هو الحصر ضيق وضا بعد ذلك **مر** وهو
 مستحل ولا يشك بسطح كرى محيط بخطط مستديرة
 لما حده منها فمذكر **مر** مع كونها في سطح
 واحد صديها به اصرار اعد الكائنة بتلك
 الصفة في السطحين مستوازيين والمراوئ
 السطح هو المستوي في اصطلاح عليه صاحب
 التحرير في اضر عاكسة كذا به لتلايد عليه
 الكائنة بتلك الصفة في سطح الاستطوانة
 المستديرة قال القول بان تعقيد السطح المستوي
 لازم من اعتبار الاستقامة الخطوط ليس يتبين

هذا واما المستوازية من المستوي هي المستوية
 التي لا يملك في وان اضر حبت في الجهات كذلك
 وقد يقال في غير المستقيمة والمستوية منها
 مستوازية اذ لم يختلف الابعاد بينها اصطلاحا
 الكرية المستوية على مركزها والذوار المستوية
 عليها وعلى خطيين باعينا **مر** المحييان به
 كسر المراد منه هو الاضلاع النامية خلاف
 مولى لا محيط خطان مستقيمان بسطح فلاتنا
مر ضرب احد المعدادين ضرب الخط في الخط
 هو ان يتم يتوهم الاول كما على اضر طرفي الثاني
 ثم يتوهم حركته عليه الى ان يغير كما على طرف
 الاخر كما كان في الاول **مر** مستوازي
 الاضلاع المراد من الاضلاع هو الاربع والاربع
 يتفق بكل سطح مستوازي الاضلاع الزاوية
 على الاربع كما في المربع والمستطيل وكذا
 الحال في اشعر ذلك الاصطلاح **مر**
 اهل صيد الا به من اذ يدونه يتفق بالجميع
 والشيء وقال بعض المحدثين من تلامذته
 لما كان الخطان المحييان به بالسطح في الاصطلاح
 عبارة عن خطين محييين باحدى زوايا سطح
 قائم الزوايا لم يجز الى ذكر هذا التعيد

قال لا استأد وجهه الى جواربه نعم لكن الظاهر انه
 لم يقصد ذلك بل ليل يقرضه لتوازي الاضلاع مع
 انه اول ما يعبر عن التعرض كذا لا يخفى بل قل ان ذكره
 محل كل توجه كغير من الناس من ان التعرض لخط
 من الخط سطر متوازي الاضلاع مطلقا وان لم يقصد
 ذلك الاضلاع او لم يقصد ان يبين كلامه على اضلاع
 لم يبين منه ان اشارة في الخط ليعبر مع قطع النظر
 عن ذلك الظاهر ان كلامه يعبر عن الحقيقة انما يقصد
 ان لو حصل الحاصل من ضرب احد المعدادين في الاخر
 سطر يقال له ضرب المعدادين به وانت جدير بان
 هذا ما في ذلك السطر الاضلاع اسم لثبات الخط
 و سطر احد هما في الاخر اسم لذلك السطر اعطاه
 لها والمصنف سماه باسم اخر وهو الحاصل من
 ضرب احد هما في الاخر وعرفه بسطر متوازي
 الاضلاع اخره ولم يعرض فيه لهذا لانه لا يسمي
 والتعلق من يوسف بالمتتبعين بمجر ولفظ كبره
 وضع لا يبين **وهو** ذلك بان يعرض بين
 بينك النقطتين ومن الناس من زعم انه لا يبر
 من يربها لا على كون خط مستقيما بل ان يكون
 الخطوط الحاصلة بهذا الطريق كلها متجهة فكل
 الاضلاع بحيث لا يترك غلا يتبين بهج وان اراد

مجرد التعديل كما هو الظاهر خطا به انه لا يبين المتبين
 حيث يطلب البرهان **وهو** ثم تعرضت لخطا كذا
 متبكر عليه هو انما تعرضت لخطا كذا على سميت
 ذلك الخطا كذا في ذلك ولا حاجة الى التعرض
 الاول المتعين سميت الخط لان هذا السمت متعين
 بدون ذلك العرض ضرورة انه هو سميت ذلك
 الخطا فيما تكتسبه اقرب مما قاله ولا يخفى على
 المصنف ان معنى كون النقطة على سميت الخط
 انما يظهر غاية الظهور عند المتأمل المبتدئ على ما قاله
 رحمه الله **وهو** وهو هم حركة هذه النقطة على
 تلك النقطة لتفصيل ما اردناه قال الامام هذا
 كلام غير محقق لانها نهاية الخط فمكون الحاجة
 اليه فكيف يكون مائة لمصنوعه لا متناه في الزمان
 وقال الشيخ وما يقال ان النقطة لم تكن متناه
 الخط ثم الخط السطح ثم السطح الجسم فهو المتفهم
 والمحتوي والتفصيل لا يبرر ان النقطة اذا فرضت
 مع حركة فمقدرة من شأنها ما يتحرك فيه وهو متناه
 خط او سطر فكيف يكون ذلك بعد حركتها وبيان
 ما يقال هذا امر غريب لا يخفى **وهو** وسيل
 بين النقطتين خط مستقيم ولا يتوهم انه شرط
 فيه بل المتوهم من الخطبة على سطر مستوي اذا ثبت

احد طرفيها وحرك الاضرب حصلت الدائرة اردناها
 حال الامام لا بد منه من انما السرب كما ان على مكان
 شاذ بين طرفي الاضرب والتمويه لا ينفك عن
 فاعلم ان لم يثبت في كل مرة من قبل **سورة** ان
 لو انتم في حقيق الخط بجارة اي لو انتم في كون
 محتسبا كما بين بالفعل بموضع جواره او اجارته فالحال
 اما بالغة من حيزت المكان واما بالغة من اجزاء
 والامان واحد فالحال الجوهري حيزت الموضع اجزاه
 جوارا سلكته وسرب عنه واجزته وحافته واما
 كلامه ههنا من اللطافة ما لا يخفى فلهذا على
 الاول عار ان الحال عار المزلة ارتكاب الزيادة على
 الاصل من غير حاجة **سورة** وتبين لبيان قبل هذا
 الاصل تبين كما هو مما سر من الحدود اذ لو كان فانه
 ما اصغر من ثمانية كانت الاولة حادة والاضرب
 منفرجة اذ لا تفتح كالحادة الا ما هي اصغر من
 ثمانية وبالمنفرجة الا ما هي اكبر منها على ما سبها
 هناك وتبين ان صورة ما قد سلف من تعريف الحادة
 والمنفرجة يتوضعون على ثبوت هذا الاصل
 فكيف يمكن استقارته من **سورة** اي زاوية
 ارباع والملت وبين لما من تفسير
 الثابتين **سورة** اذ طبقنا وذاك فممكن هناك

حيث

حيث قال صاحب التوضيح في اصول الهندسة الا
 كل واحد من النقط والخط المستقيم والسطح المنحني
 ينطبق على مثله **سورة** والا فليقع ان مثل كل اي
 منطبقا عليه **سورة** وهو من الجزر من ردم المساوية
 المساوية لك رط اعظم من ردم المساوية له رط
 اذ المساوية لا اعظم له كالمزمن اعظمية من ردم
 الجزر من ردم الكل **سورة** فلهذا رط المساوية
 له ردم اعظم من رط وارجح كليت ملكة وهو
 الجزر المساوية له ردم التي هي اعظم من ردم المساوية
 لك رط الكل اعظم من ردم اذ المساوية لما اعظم
 من شئ اعظم من ذلك الشئ فجزء اقل من
 اعظم من الاضرب من وهاكذا تبين ان الجزر اعظم
 من رط المساوية له ردم الكل بالانحياز
 المساوية لك ردم الكل اعظم من ردم الجزر لما هو
 معنية **سورة** فلهذا ردم وكنهه وكنهه
 لما علم من ان الخطوط المتساوية من مركز الدائرة
 اي محيطها من وية **سورة** فلهذا رط
 وهو ردم الكل والجزر من ردم وارجح كليت ملكة
 ان محيط الدائرة كل كان احرب الى المركز
 كان الجزر اكبر فليز من اختلاف القوسين
 من دائرة واحدة **سورة** وكنهه ان

بعضها داخل بعضها خارجا هكذا وكذا ان وقع بعضها
 منطبقا وبعضها خارجا واما داخلها وانما الخارج
 تلك هي الانتفاذ بعيد من التوهم لم يتوهم من
 فاذا انطبقت متوسلا على اوجها وعلى
 الزوايا اربعة الاربع اربعة لا يربطها
 ظهر مساواة اثنين من الاربع لا اثنين منها
 واما مساواة كل من الاثنين للآخر فيظهر انهما
 بملاحظة الخطايا الاضداد مثلا بان ينطبقا نقطة
 اعلى نقطة اخرى وهو ظاهر على ان ذلك خارج من
 اثبات المطلوب على ما كتبته **مسألة** في جزء احد
 المثلث وبين اعظم من الاضداد موضع ان زاوية
 و **مسألة** في جزء زاوية ا ب ح والمساوية لزاوية
 ا ب ح اعظم من ا د ح تكونها مساوية لما في اعظم
 اعلى زاوية ا د ح و **مسألة** في مثلث مثلث فالحزب
 اعظم من زاوية ا ب ح والمساوية لزاوية ا ب ح
 ح والكل من زاوية ا د ح و **مسألة** في زاوية ا ب ح
 او ما هو اعظم من المثلث و **مسألة** في اعظم من ذلك
 الشيء وتعبارة اخرى زاوية ا ب ح والكل اعظم
 من زاوية ا د ح والجزء من زاوية ا ب ح ح
 المساوية ا ب ح و **مسألة** في زاوية ا د ح ح
 الكل المساوية لزاوية ا د ح ا د ح ا د ح

للا اعظم

للا اعظم اعظم من المساوي للاصغر بل نقول وان ثبت
 بملك المثلثات المتساوية الزوايا المحيط بكل منها
 قطر الدائرة وبعض محيطها مستوية يلزم من كون
 الكل والجزء ايضا ان يلزم اعظمية الجزء من الكل
 ومساوي الكل بحيث يكاد يستغنى عن البيان
 لان تلك الزوايا المحيط بكل منها قطر الدائرة وبعض
 محيطها **مسألة** وذلك ما اردنا به ان يكون هذا
 الاصل بين من يحد يد ارشتمند من الخط المستقيم
 فانه احقر خط محيط بين النقطتين لانه لو احاط
 خطان مستقيمان بسطح التقابل نقطتين ضروري
 فيلزم من ذلك التعريف ان يكون كل منهما احقر
 من صاحبه وان كان محال وخبر ما فيه **مسألة** اذا
 لم يكن بعضها مساويا لبعض لا يخلو فائدة **مسألة**
 وبعدها احقر خط اي يبعد ما ليس اطول من شيء
 من تلك الخطوط فلا يخرج عنه ما اذا كان الخطوط
 تلكها مستوية وانما من منها مستوية وتبين ان
 اطول من كل منها من الاحتمالات الاربع **مسألة**
 فثبت في الكل والجزء الظاهر ان المراد من
 الكل والجزء هو نصف الدائرة وبعضها هذا
 وايضا يلزم ان يكون جزاء احد المثلث وبين
 مساويا للاضداد والجزء اعظم من الكل محيطا

فتدبر **قول** اكثر بها من المقول الاول ما اراد به
من اشكال المثال الاول بل اراد ان اكثر تلك الاشكال
ما هو في المثال الاول سواء كان من اشكالها
او لم يكن كان شكل السادس فانه من مصداقها
فستقط ما يتوهم ان عليه ان يقول الاشكالين فانه
احدهما من سادس والاخر من مصداق اوله
قول اذا قام خط بعينه وضع كى ان را به اده انه
يقول كيف كان **قول** فاذ اتوا بهما حركة ذلك
المخطوكت شكل ان شكل بظهر الحادة المنقوشة
قبل ان يصير قائمة كى من الزاوية النقطة وقد
برهن عليه اقليدس من كتاب الاصول فلابد
من اتمام البرهان على نفي هذا الاحتمال لانه
المطلوب **قول** لتوقف هذه المقدمة على لتوقف
المقدمة الثالثة لا بد هناك من مجاز العمود على
بيان معنى الجملة وهو بيان كيفية اخراج العمود
هناك **قول** وذلك ما اردنا ببياننا وان
مستنتجت ملكت بوصف عمود اعلى فيقول
لا ينطبق ذلك العمود على خط اس والا كما للعمود
غير عمود او غير العمود عمودا كما لا يلحق به على
ان فيه مشهور الخطاوب بل ينطبق على خط اخر
كخطه فينطبق احدهما فانه متبني على بعض من الاخر

والفكر

والاخرى على بعض الاخر مع تمام الاخرى منها
قال وليكن ما شئت من متبني وذلك ما اردناه
قول ان اراد انه التزمه بها اي معنى هذا
الشكل زاعما ان بيانه لا يتأتى بدون ذلك
الاخر ايج فهو ميم او ما يزمه فيها فهو مجاز العمود **قول**
وان اراد انه التزمه من الجملة اي معنى شكل ما من
من الاشكال لا معنى هذا الشكل فهو مسلم لكس
لا يرتب عليه قوله ولهذا اخره اه لانه يلزمه
معنى هذا الشكل حتى يعرض على بيانه فيه ذلك
والتزامه على غيره لا يقتضي تأخير عنه **قول**
انه بنية بذلك الاخر ايج وان امكن ببيان وجه
اخر ايضا فهو مسلم لكس لا وجه لقوله انت خيره
لما عرفت من ان البيان للضبط والتسوية
قول وقيل اه بيان باعث التاخير لا فليدس
وقوله نعم اه ان رة الى سوال وقوله الا ان اه
اي الى جوابه **قول** ليس على ما ينبغي اه لان
كلام من الحادي عشر والثالث عشر يتعلق ببيان
كيفية اخراج العمود بالفعل على خط الا انهما اصدهما
باجزاء على خط من نقطة كانت على ذلك الخط والاخر
باجزاء على خط من نقطة غير كانت على ذلك الخط
بالاجزائي ليس على ما ينبغي من صناعة التعليم



مسألة ومنه من لم يتغير اه حال صاحبه التمرير
 الرابع عشر من اولى كتابه اذا اختلف خطان على
 نقطة فخط عن جنبه واخذنا معه ثمانية اقسام
 معار الاستقامة خطا واحدا او حتى يتغير النقطة
 تكونها طرف الخط ذكره خطا فكونوا هذا القيد
 منكم والامسروها فلا حاجة الى ارتكاب الحذف
 ولا معنى لتغيير الخطل معنى التغير نعم قد خرفت
 متغير عن جنبه الكفاية بدلالة قوله فان حدثت
مسألة وليكن ذلك الخط خطا ه اى اذا وقع
 منوع خطا د كى رسم المصنف او خطا و
 اذا وقع تحت كى رسم الاستاد وانه يكون اخر
 فهو د ايه بالاشكال تميزا ههنا من الاعمال **مسألة**
 لكونها ايضا ثمانية اقسام بالقرص اى يكون زاوية
 ح ا د ا و يمكن ان يرجع الضم الى زاوية
 ح ا د ا ايضا ثمانية اقسام بالاشكال الاول
 الا ان العرب من اسباب الترجيح فلهذا
 وجه رسمه اى ذلك عليه هناك **مسألة** ضعه
 هكذا بينه عليه من وان ضربه مجموع الزاوية
 الاولى بين مجموع الاضلاع الى غاية الظهور وثبت
 من وجهها ايضا الا ان لما كان مناسط البرزخية
 محاذية لها اعني زاوية ح ا د ا و ا ب د د

الاشطاط المسترك لينبغى المناسط فتبينت وى
 الكل والجز وعند المتكلمين ينبغى ان يصنع التعليم
 حالا من اصر بان الجزئية الى غاية الظهور وثبت
 الت وى ايضا ومنه الخط فبما حتى المقدمات
 مستدرك كحسب علم ما ينبغى **مسألة** وكذا ان
 كان الخط المفروض ح ا د ر و لو ابدل رقم طرفه
 حتى يكون البيان مثلا ما ذكره حتى مقدمة النبلاء
 قوله ولا يحيط فخطا بسطا بسط عند تلك
 المنة كمن ما سلكه هناك عند الخط او وضع
 على طريق التعليم عند **مسألة** وخرير هذه
 الدعوى ضربه ان بان ما ذكره غير محمول
 على الجاهل الى ان هذا التمرير من التمرير **مسألة**
 حيث ذكره من المصنفات التى فيها كبر على كل
 مما يصدر به من علم الهندسة بقرينة المقابلة
 وانما لم يقل من الاصول لموصوفة مع انه جله
 منها ليس برب عليه قوله **مسألة** وذلك
 اية كونه غير مبين عنده لان الاصول لموصوفة
 من العضايا الغير البنية وان بعد ان وجه بان
 المراد ان هذا الشكل ما بينه اقل من كل
 بالبرهان وجهه ببناء لا يحتاج الى البيان ولم
 يجله من المسائل التى تتبين باللائل **مسألة** هو

انساب بالاعتراض معنی لان ما ذكره من غير التماثل
 انما يتوجه على انه لعل المذکور هو ليس بجاد و
 عن اقلیدس فان لم يبينه وجب عليه ان يثبت ان
 على التماثل انما يكون باعتبار المقول **سوال** مع
 مبرزی صناعت الهندسة یعنی تحقیق و متقین
 التبریز قال الجوهري مبرز الشيء اي اظهره
 و بينه و مبرز الرجل اي اظهره على اصحابه و قبل
 الجوزان الجبل من الارض يقال مبرز الرجل فرج
 او برزوه غيره **سوال** عار معنی ان العقل انما
 قال ذلك لان التمجيز كما يشير اليه معنيين احدهما
 التمجيز بحسب العقل نفسه قبل ان يتقام البرهان
 على استیلاءه في الواقع و هو المبدأ و الثاني
 التمجيز بحسب الواقع لا مكانه في النفس الامر
 و هو المبدأ في حصوله على ان بعضه اده و قیاسه
 ظاهر ای عار ما اده عیاشاه من الامكان و قوله
 و ما قبل استدل على نبوت تلك الملازمة **سوال**
 و من ادعى اللزوم اده ای لزوم ما ذكره من الملازمة
 المذكورة في المفردة الثالثة لوساع ذلك
 لا يساع التماثل عار ذلك التعديرا على
 تعديرا لاجبوا ايضا كما عار تعديرا لوجوب **سوال**
 كما نبيه هناك عليه حيث قال عار معنی ان العقل لا يبرهن

كما

كما نبيه هناك ايضا عليه بالادلة البرهانية
 الجميع اي جميع تلك الرسالات و مجيزا ان يكون
 العمود ما سبق من قوله جميع ما ذكره في
 رسالاتهم و ان الجميع بعد تفحص **سوال** يكون
 زاوية ب ا د اصغر من زاوية ب ا ح فكم يقع ضلع
 ا د في داخل زاوية د ح ا فكانت مساوية لها
 ان الضلع ا ح عار ضلع و هكذا او اعظم منها ان
 وقع خارجة زاوية د ع ا و على احد تلكه او ضلع با ن
 يقع نقطة ز اما على خط ح د و اما تحت و اما
 فوقه هكذا **سوال** و الا لا حاط يعني هكذا
 و ان لم يقع و الضلع ا د يها على الاخرى لا حاطه
سوال و اما اذا وضعت فوقه هكذا او تحتها
 في شكل اللتباب و هو الذي رسمه اقلیدس و لم يبرهن
 هو ايضا للاختلاف الوضوع فكان التبريز بطريقين
 لا تؤثر المنفرجة لئلا يقع هذا الاختلاف و اليه
 ان صاحب التبريز حيث قال و ان استرطنا
 ان نعمل الزاوية عار الذي لا يؤثر المنفرجة من
 ضلع د ه و مسقط هذا الاختلاف و لم يبرهن
 لبيان في الشكل المرسوم ضلع ا ب و الزاوية
 اعني زاوية ا ح د و فلتصل ح د و لنخرج ح د
 الى ط فزاوية ا ح ط غير حادة كما لا يخفى و زاوية



او من مثل ذلك ارجو ان الساعات عادة
 والا لا يقع فيه فاعلم ان او من غير حبان بالعلم
 هذا من جملة القول يقع نقطة تحت زوايا
 مساوية زواوية اوط الغيرة الحادة الزاوية ارجو
 الحادة ان لو وقعت عليه الاظفار حفظ حط
 على خطه راو كونها اصغر منها ان وقعت فوقه
 حفظ لوضوح خطه واد اقل زاوية ارجو
 غشيت ما كانا فستى ما تلتى بوجه اخر سبانه
 ان شاء الله تعالى **والا** بما يتوقف على المأمور
 والشكل الرابع عشر من اولى هذا الكتاب وهو
 التاسع عشر من اولى الاصول بل وبالذات
 والسادس عشر منه وهو الثالث والعشرون
 منها والا ان الاولين مما لا بد منه كما هو المتبادر
 من معنى المتوقف بخلاف الاخيرين فان التطبيق
 يقوم مقامهما حتى اقامته البرهان عليه فانه
 الاستدلال به الله لذلك المعنى لم يعد من جملة
 ما يتوقف عليه **والا** لم يتأتى له استعمال
 منى منها حتى بيان اذ استعمال بعضه الى الدور
 الصريح او المضمرة وكذا استعمال السادس عشر
 فيه لما ان مقتضى بيانها من التبيين به **والا**
 وهذا الشكل ما ذكره اعلمه من الظاهر ان ما منه

نافية

نافية لا موصولة والا فلا حاجة للتخصيص اذ
 الكل مما ذكره اعلمه من وجهه من وجهه
 تخصيصه دفع ما عسى يتوهم من فكر عدم
 الذكر بسبب اختلاف العبارتين واما ما
 يقال ان المراد انه لم يذكر لهذا الدليل
 لانه بين الاصل والدليل اضعف مما هو كسب ذلك
والا وكسب بينهما كثير حتى ان اذ كان الزاوية
 التي بين الضلعين من احد المتساويين اصغر من
 الزاوية الاخرى يكون الاخرى اعظم منها بالضرورة
 وكذا اذا كان وترها اصغر من وتر الاخرى
 يكون ذلك وتر اعظم منها بالضرورة وكذا
 اذا كان وترها اصغر من وتر الاخرى يكون
 ذلك وتر اعظم من وتر الاولى فبذلك
 الاستدلال ان كان لا يتحقق كذا احيى الحواشي والى
والا واما ان **والا** فمجرد خطه لم يكن
 بالذات مقتضى **والا** لا اعتبارا من مقتضى **والا**
 وقد طول اعلمه من بيان هذا الشكل
 هو سبب عدم لغو منه السداد ومنه
 قوله في فائدة الفهم وهو ان التطويل
 الواجب فيه من اختصار لا يوافق **والا** نعم
 البيان انه مثل البيان بتخصيف زاوية الشوا

لان خطين من المثلثين المتساطين لا يردان سويهما
 على سوي اعظم من دور كما ذكره الله والافلاقيان
 فهو اما صنف دور او اقل من الصنف او اكثر من
 الاول ثم محيط احد راسها على دور الاخر خارجا كما في باب
 شكل الكتاب وعلى الثاني يقع بين دور دور
 وعلى الثالث خارج دور هكذا لا يتقاطعت البيتان
 على الشكل الا انه يمكن ايضا ان يبين في الاول مساواة
 ضلع دور من المثلث الاول لضلع دور المثلث الثاني
 بان كلا منهما مثل دور الحارة من مركز دائرة واحدة
 المحيطان كما في هذا الشكل يمكن بيانه بالأمثلة الرابع
 عشر من غير توقف على الخامس **دور** من غير توقف
 دور دور ان شئت قلت وتعيين على دور نقطة
 وجعل دور مثل دور وجعل دور من متساطين على
 ط وجعل ط وهو ينصف الزاوية وذلك لان دور
 زاوية دور دور بمنزلة دور في الأمثلة
 ضلعا ط ط الموضاه لها في المثلث ط ط
 بالابع صنف دور الاضلاع المتساوية من مثلثي
 ط ط ط او ذلك ما اردناه **دور** فهو نصف
 الدائرة ويمكن ايضا ان يبين على ارض ضلع دور
 من مثلث دور بضام دور الزاوية كل تقاطعها
 بالأمثلة هي بظهر دور زاوية ا بالرابع

وهو المطلوب **دور** وذلك ما اردناه لا بد من
 هذا البيان من بيان ان نقطة لا تقطع الا
 الا بغير خطين خطي راسها ان يقال لو لم يقع بينهما
 فليقع اما على احد راسها او خارجا عنها فليست دور
 مساوي دور دور دور زاوية دور دور دور
 وحدها كانت زاوية دور دور دور تحت القائمة
 متساوية بين ضلعي دور الشكل الجزئي على الاول
 بيت دور ما هو اعظم من الشكل جزئي دور على الثاني
 بيت **دور** فليتعين دور وجعل دور مثل دور
 وان شئت قلت وجعل دور من نقطة دور دور
 دور وجعل دور دور مثل دور وجعل دور دور دور
 ثم ينصف زاوية دور بخط دور الخارجا من
 من خط دور اقل من قائمتين بلكا فيا دور
 وجعل دور فليست دور زاوية دور دور دور
 دور دور ضلعي دور دور من مثلث دور دور
 تكون زاوية دور دور زاوية دور القائمة وفيه
 المطلوب ويمكن بيانه باخر اجمع خط دور
 مواز بالارض وحصل دور من مثل دور ثم وصل دور
 من غير تنصيف زاوية دور دور على ما سطر دور
 بان تعيين دور الجهة الاخرى من الخط نقطة دور الشكل
 العمل اذا استر طوا ان لا يجوز ذال جهة الاخرى

وكذا ان كانت من عشرة والنكاح عشر تركناه على ما في طبيعتنا
 الملل عند طول النكاح **قوله** فتكون المتكلمان من نفس واحدة
 هي الرابع وان كانت بثلث قوله وكذا ان كانت زاوية او ثمانية
 وكذا ان كانت من نفس واحدة والمتكلمان من نفس واحدة
 الاضلاع فتكون المتكلمان من نفس واحدة وبين يديهما من نفس واحدة
 من الاول متساوية رؤس النقطتين متساوية وبان وكذا ان كانت
 احدى الرؤس واحدة والآخرى وكذا ان كانت احدى الرؤس واحدة
 والرؤس ثلث وكذا المتكلمان بان **قوله** والبيان ان
 وجهه من الاول من الاضلاع بوجهه فخصه بذلك المتكلمان
 الى ان ضلعيه من نفس واحدة وقطر اسطر **قوله** وهو
 المتوازي الاضلاع يكون نصف كل منهما فثبت بان
 من احدى الاضلاع عند رؤس الاضلاع **قوله** وبان
 من ذلك ان يكون ولا دخل في وجهه فثبت بان
 مجرد البيان الواقع في الاضلاع **قوله** فتبين ان يكون سطح
 المضمون من القاعدة المتوازي الاضلاع يعني السطح الحاصل
 بعد فصل ال من الضلع المقابل لزاوية الاطول وهو اود وحصل
 كل المتوازي لاجل الحادي والعشرين **قوله** فتبين ان يكون
 من كل وجهي الشكل الثالث فان كانت بينت من غير
 استعمال الثالث بان يخرج احدى الجهتين ويجعل كل من
 مثل من وفصل من الرؤس بوجهي او لهما او لثلاثي
 كما مر في الحادي والعشرين **قوله** فثبت بان هذا

اذا لم يتغير اموازيها او كما مر اما اذا وقع كذا مثل هذا
 فلا يحتاج الى ما ذكره من تغييره بان يقال ولكن كل من مثل
 اسطر من نصف سطح اسطر والمتوازي الاضلاع يكونان
 من نفس واحد وانما كل واحد من ضلعيه اسطر ومن السطح
 المذكور وثلث من متساوية احدى رؤس من نفس واحدة
 وهو يكونا مثلثا اسطر من نفس واحد وبينت وكذا ان كان
 سطح واحد من المتكلمين اليها ايضا وفيه ملط **قوله** غرض
 المتكلمين ان يكون بيان من غير احتياج الى تلك الامور ولكن
 لبيان مثلثا اسطر من رؤسها ثلثا من جهة واحدة بين متوازي
 اسطر من نفس واحد فتقول ان قاعدة كل واحد من رؤسها
 والا لكان من مثلثا اسطر ضلعيه من نفس واحد وهو
 المتكلمان من نفس واحد من نفس واحد وقدر كذا اسطر
 ايضا بالعرض فثبت ان كل واحد من الجوانب الاضلاع وذلك ما ارد
 وقدر في كل من احدى الاضلاع فثبت ان متوازي الاضلاع هو
 الى الاستدلال فثبت ان ذلك من احدى الاضلاع فثبت ان
 ضلعيه من نفس واحد **قوله** وخالف المصنف وعلوه في
 لزوم المتكلمين بين الاصل والعكس ولما في العكس فثبت
 فثبت غير ما هو في الاصل وهو من نفس واحد **قوله**
 وجهه ان اراد بظاهره طريقا الى الفصل الذي ذكره في بيان
 انما كل واحد من ذلك وان المتكلمين في العكس فثبت ان
 وعلى العكس من عدم صلوح العلية فثبت **قوله** وان

بان ما ادعاه اذا ما اورد من حال الانصاف انما يريد ان
القاعدة ان كانت مساوية للقاعدة كان الشكل مساويا للشكل
وان تاختص فاختص وان زائدة فزائد او هذا القدر لا ينبغي في
اعتبار من التشكيب بل لا بد من ان يكون مقدار الزيادة والنقصان
على نسبة واحدة وذلك انما يظهر مما ذكره اذا ضم اليه المقدار الثاني
ان حال الانصاف اذا كانت كما ذكره فحصل البيان ان المذكرة على
الاحاطة في هذا القدر من البيان الى اعتبار الانصاف بان يكون
يقول كما قيل كان قوله وذلك لان السطحين اذا اخفا
وذلك القاعدة احده السطحين ان كانت مساوية لقاعدة الاخرى
كان السطح مساويا للسطح كما مر في الرابع والخمسين الى الان **مورد**
مورد مواز له يعني فيه كونها ضلعي مربع فثابتا **مورد** وليس هذا
مورد هذا دفع لما عسى يتوهم ان خطي **مورد** **مورد** خط واحد
وكذا خط **مورد** وكيف يتكافأ الى الوصول بين **مورد** و**مورد**
وانما قال لما علم ولم يقل والنسبة ان كانت لفظا لما علم لما علم
وان كانت لفظا لما مر في بعض النسخ فثبتت عليه انما مر في **مورد**
ما علم كمن باعتبار بيان الموصول انه لم يكن دائرة بيان الموصول انه
الحالة بل لا يظهر **مورد** ويتم سطره وان كانت فقلت ويتم سطره
بان يخرج اطراف موازها **مورد** الى ان يلقى كل طرف على طرف مثلها بل لا بد من
يكون كل طرف مساويا **مورد** او يتم الكلام في هذا المقام الحمد لله
الحمد لله الامام والصلوة والسلام على خير الانام وعلى الغلام
واصحاب الكرام في اول شهر ربيع الاول سنة تسعين و
حرره الفقير المسكين محمد بن عبد العزيز عن



۷۲
۷۳